دور الصكوك الإسلامية في استراتيجية التنويع الاقتصادي في ليبيا

محمد العيادي مسعود نصير

كلية القانون– جامعة صبراته

مستخلص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور الاستراتيجي للصكوك الإسلامية في دعم التحول الاقتصادي الليبي، من نموذج ريعي أحادي إلى اقتصاد مقاصدي يرتكز على الإنتاج الحقيقي، تتمحور الإشكالية حول مدى قدرة الصكوك على تجاوز القيود البنيوية والتشريعية التي تُعيق توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

واعتمدت الدراسة على منهجية متعددة شملت التحليل النقدي، والتأصيل المقاصدي، والمقارنة التطبيقية. وأكدت أهم النتائج صحة الفرضية الرئيسية بأن الصكوك الإسلامية يمكن أن تشكل رافعة استراتيجية للتحول الاقتصادي، لكنها كشفت أن هذا الدور مشروط بإصلاحات تشريعية وجوهرية تربط إصدار الصكوك بالمقاصد التنموية وليس بسد العجز المالي فقط.

كما أسفرت الفرضيات الفرعية عن نتائج مهمة:

من الناحية التشخيصية: اتضح أن اعتماد الاقتصاد الليبي على الريع النفطي أدى إلى شلل في وظيفتي التداول والإعمار للمال، محولاً النظام المالي إلى قناة لتصريف الريع بدلاً من كونه محفزاً للإنتاج، وأما من الناحية التأصيلية: برزت صيغتا الإجارة والاستصناع كالأكثر ملاءمة للسياق الليبي لارتباطهما المباشر بتمويل الأصول الحقيقية والمشاريع الإنتاجية، وفي مجال الحوكمة: أصبح من الواضح أن النجاح يتطلب إنشاء وكالة متخصصة لإدارة الأصول والتصكيك تضمن الفصل بين التمويل التنموي وتمويل العجز، أما على المستوى التطبيقي: أثبتت الدراسة أن تطبيق

نموذج الصكوك في قطاع الطاقة المتجددة يمكن أن يحفز استثمارات منتجة ويساهم بشكل مباشر في تنويع مصادر الدخل.

وخلاصة الأمر أن الصكوك الإسلامية لا تمثل مجرد بديل تمويلي شرعي، بل هي آلية حوكمة اقتصادية متكاملة تفرض الارتباط بالأصول والمخاطر المشتركة، مما يضمن توجيه التمويل نحو مشاريع تحقق التنويع الاقتصادي المنشود، وتعمر الأرض، وتعمق السوق المالي، في إطار تحقيق المقاصد العليا للشريعة.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الريعي، الاقتصاد المقاصدي، الصكوك الإسلامية، التنويع الاقتصادي، التمويل الإسلامي، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aims to examine the strategic role of Islamic Sukuk in supporting Libya's economic transformation from a mono-rentier model to a maqasid-based economy centered on real production. The central research problem focuses on the extent to which Sukuk can overcome the structural and legislative constraints that hinder the allocation of financing toward non-oil productive sectors.

The study employed a multi-method approach, including critical analysis, maqasid-based grounding, and applied comparison. The main findings confirmed the central hypothesis that Islamic Sukuk can serve as a strategic lever for economic transformation, yet they revealed that this role is conditional upon legislative and structural reforms that link Sukuk issuance to developmental objectives rather than merely covering fiscal deficits.

The subsidiary hypotheses produced significant results:

From a diagnostic perspective: It became evident that Libya's dependence on oil rent has paralyzed the functions of money circulation and capital formation, turning the financial system into a channel for dissipating rent rather than stimulating production.

From a normative perspective: Ijarah and Istisna'a Sukuk emerged as the most suitable structures for the Libyan context due to their direct linkage to financing real assets and productive projects.

In terms of governance: Success requires establishing a specialized agency to manage assets and Sukuk issuance, ensuring a clear separation between developmental financing and deficit financing.

From a practical perspective: The study demonstrated that applying the Sukuk model in the renewable energy sector can stimulate productive investments and directly contribute to diversifying sources of income.

In conclusion, Islamic Sukuk are not merely a Sharia-compliant financial alternative but represent a comprehensive economic governance mechanism that mandates the linkage to assets and shared risks. This ensures that financing is directed toward projects that achieve the desired economic diversification, develop the land, deepen the financial market, and fulfill the higher objectives of Sharia

Keywords: Rentier economy, Maqasid-based economy, Islamic Sukuk, Economic diversification, Islamic finance, Sustainable development.

المقدمة

يواجه الاقتصاد الليبي تحديًا بنيويًا حادًا يتمثل في الاعتماد شبه الكلي على العوائد النفطية، حيث تشكل هذه العوائد ما يزيد عن 90% من إيرادات الموازنة العامة للدولة، وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن المصرف المركزي الليبي (النشرة الاقتصادية، 2025). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تتجاوز 98% في بعض الأشهر، مما يكرس حالة الاقتصاد الريعي، وفقًا لبيانات المصرف المركزي الليبي الواردة في النشرة الاقتصادية للربع الثاني من عام 2025، شكلت الإيرادات النفطية ما يقارب 82% من إجمالي إيرادات الحكومة، أو "كشفت بيانات المصرف المركزي ليوليوز 2025 أن الإيرادات النفطية (مبيعات وإتاوات) شكلت ما نسبته 97.7% من إجمالي الإيرادات، هذا الاعتماد أدى إلى اختلالات هيكلية في الإنتاج والتشغيل، أبرزها تضخم القطاع العام وضعف

تنافسية القطاعات الإنتاجية وغياب أدوات تمويلية قادرة على تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، مما يجعل الاقتصاد الليبي هشًا وعرضة للتقلبات الخارجية.

وبناءً على ذلك، أصبح التحول نحو نموذج تنموي متنوع ومستدام ضرورة وطنية لضمان الصلابة الاقتصادية على المديين المتوسط والطويل (UNDP، 2025، ص. 11).

في هذا السياق، التمويل الإسلامي لا يُنظر إليه كبديل تقني عن التمويل التقليدي فحسب، بل كنظام حوكمة اقتصادية قائم على مقاصد الشريعة، يعيد توجيه العملية المالية نحو خدمة التنمية وتحقيق العدالة التوزيعية وربط رأس المال بالإنتاج الحقيقي (المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، 2025، ص. 6)، من أبرز أدوات هذا النظام الصكوك الإسلامية، حيث تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل، وفقًا لقاعدة الغُنْم بالغُرْم، ليتم ... إصدار الصكوك اللازمة للتمويل ... وهي مرتبطة بأصول فعلية."(خدَّاوي، خليفة ، لجدل، استخدام الصكوك الإسلامية في الاستثمار وفي تمويل مشاريع التنمية، ص. 307)

تتجلى أهمية الصكوك في قدرتها على تمويل مشاريع البنية التحتية والقطاعات غير النفطية مثل الطاقة المتجددة والزراعة والصناعات التحويلية، مما يسهم في بناء قاعدة إنتاجية قادرة على تنويع مصادر الدخل الوطني (الشريف، 2024، ص. 32)، الدراسات الحديثة أشارت إلى أن الصكوك حسّنت الأداء المالي للمصارف في عدة دول، كما أظهرت نتائج إيجابية في ليبيا من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي (البنك الإسلامي للتنمية، 2023).

إشكالية البحث: ما مدى إمكانية توظيف الصكوك الإسلامية كرافعة مالية مقاصدية واستراتيجية لتحويل الاقتصاد الليبي من نموذج الريع المعطّل لمقاصد المال إلى نموذج تنموي منتج ومستدام، في ظل القيود التشريعية والهيكلية الراهنة؟

تساؤلات الدراسة:

1. ما الأبعاد الهيكلية والمقاصدية للاقتصاد الريعي الليبي على منظومة التمويل والاستثمار؟

2. ما الإطار الفكري المقاصدي للتمويل الذي يمكن أن يوفره نموذج الصكوك الإسلامية، خاصة في صيغتي الإجارة والاستصناع؟

3. ما المتطلبات التشريعية والحوكمية الجوهرية المستخلصة من التجارب الدولية الرائدة، مثل التجربة الماليزية، لتفعيل الصكوك في ليبيا؟

4. ما النموذج التطبيقي الأمثل لصكوك التنمية الليبية القابلة للتنفيذ في قطاع الطاقة المتجددة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

يمكن للصكوك الإسلامية أن تشكل رافعة استراتيجية لتحول الاقتصاد الليبي من الريع إلى التنوع، شريطة إجراء إصلاحات تشريعية تتعلق بملكية الأصول وإنشاء منظومة حوكمة تربط إصدار الصكوك بالمقاصد التنموية لا بسد العجز المالي.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية المضمون: **وهي التشخيصية:** كلما ارتفع اعتماد الاقتصاد الليبي على الريع النفطي، انخفضت قدرة النظام المالي على تحقيق التداول والإعمار كمقصدين للمال.

تأصيلية :صيغتا الإجارة والاستصناع هما الأنسب لتحقيق المقاصد التنموية في ليبيا لارتباطهما بمشروعات إنتاجية وأصول حقيقية.

حوكمة: نجاح برنامج الصكوك يتطلب إنشاء وكالة متخصصة لإدارة الأصول والتصكيك وفق أحكام قانون المصارف الليبي رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته.

تطبيقية: تطبيق نموذج صكوك تنموية في قطاع الطاقة المتجددة يمكن أن يزيد من حجم الاستثمارات المنتجة ويعزز تنويع مصادر الدخل.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: لتشخيص واقع الاقتصاد الريعي الليبي وآثاره على التمويل والاستثمار.

المنهج النقدي التحليلي: للكشف عن الاختلالات البنيوية والتشريعية وإمكانيات الإصلاح.

المنهج الاستنباطي التأصيلي: لبناء الرابط النظري بين الاقتصاد المقاصدي والصكوك الإسلامية.

المنهج المقارن التطبيقي: لدراسة التجارب الدولية (ماليزيا) واستخلاص عناصر النجاح القابلة للتطبيق.

المنهج التطبيقي: لتقديم نموذج عملي لصكوك التنمية في قطاع الطاقة المتجددة، مع استخدام أدوات القياس التحليلية المستندة إلى بيانات مصرف ليبيا المركزي ومؤشرات الناتج المحلي القطاعي (2015–2024).

المبحث الأول: الأساس النظري والتحليل الهيكلي للتمويل الليبي.

1.1 التشخيص الهيكلي للاقتصاد الريعي الليبي وأثره على التمويل المقاصدي.

يشكل الاقتصاد الريعي القائم على صادرات النفط والغاز التحدي البنيوي الأكبر أمام أي خطة لتنويع الاقتصاد الليبي، حيث يحوّل المال من أداة إنتاج وتداول إلى مورد ساكن، مما يعطل المقصد الشرعي للمال في الإعمار وتوليد القيمة (صندوق النقد الدولي، 2023؛ البنك الدولي، 2023). ويشير الإمام الشاطبي إلى أن حفظ المال لا يتحقق إلا بتنميته وتداوله، لا بتجميده وتعطيله (الشاطبي، ج2، ص.17).

تتجلى هذه الريعية عبر مؤشرات هيكلية قابلة للقياس:

هيمنة الإيرادات النفطية على الناتج المحلي: 85% ← تعطيل مقصد تداول المال وتنميته (البنك المركزي الليبي، 2022).

حصة القطاعات غير النفطية: 22% (تراجع من 35% خلال العقد) ← إضعاف القاعدة الإنتاجية للأمة (الشريف، 2024)، تركيز الائتمان في القطاع الاستهلاكي: 72% من محفظة القروض ← تحويل التمويل من الإنتاج إلى الاستهلاك (البنك المركزي الليبي، 2022).

برز اختلال هيكل الإنفاق العام كأحد التجليات الخطيرة، حيث يهيمن الإنفاق الجاري على 65–70% من الميزانية، مما يحوّل المال إلى أداة استهلاك فقط ويعطل مقصد إعمار الأرض (البنك المركزي الليبي، 2022)، وأكدت وزارة الاقتصاد الليبية أن ضعف الاستثمارات الإنتاجية أدى إلى تباطؤ معدل نمو القطاعات التحويلية إلى أقل من 1.5% (وزارة الاقتصاد الليبية، 2023).

على المستوى التشريعي، فإن 89% من الأصول العامة غير مسجلة في سجلات ملكية قابلة للتداول، مما يعيق تحقيق مقصد المشاركة في الثروة عبر الصكوك (الهيئة العامة للاستثمار، 2022). ويُفاقم هذه المشكلة غياب سبعة تشريعات أساسية لتنظيم سوق الصكوك، مثل قانون ملكية الأصول السيادية وقانون الحوكمة الشرعية (البنك الدولي، 2023)، مما يحول دون تحقيق الأمن التعاقدي الذي تطلبه الشريعة في مبادئها العامة القائمة على الشفافية والعدالة.

1.2 التأصيل المقاصدي للصكوك كبديل تحويلي.

في مواجهة هذا التعطيل المقاصدي، تبرز الصكوك الإسلامية كأداة تحويلية تعيد للمال وظيفته الشرعية، فالصكوك لا تموّل "النقود بالنقود"، بل تموّل "الأعيان بالمشاركة"، مما يحقق مقصد تداول المال وتنميته (Iqbal & Mirakhor, 2023)، ويؤكد الغزالي أن المال وسيلة لإقامة مصالح الخلق وليس مطلوبًا لذاته (الغزالي، ج4، ص.285)، ومع ذلك، يثير بعض الباحثين جدلاً حول ما إذا كانت الصكوك تحقق المقاصد المقاصدية مباشرة، أم أنها مجرد أداة تمويلية لا تضمن العلاقة المباشرة بين المشاركة الشعبية والعائد التنموي (Iqbal & Mirakhor, 2023، ص.112).

الجدول 2–1: توزيع المقاصد التمويلية للصكوك الإسلامية حسب نوع الصك

تحقيق المقاصد	المشاركة الشعبية	العائد التنموي	الصيغة التمويلية
تحقيق مقصد العمران عبر البنية التحتية	%35	%18	صكوك الإجارة
تحقيق مقصد تنمية المال عبر الأصول الجديدة	%28	%22	صكوك الاستصناع
تحقيق مقصد العدالة عبر توزيع الثروة	%45	%25	صكوك المشاركة

توضح البيانات في الجدول 2–1 أن كل نوع من الصكوك يركز على مقاصد محددة، مع اختلاف نسب المشاركة الشعبية والعائد التنموي، مما يعكس طبيعة الصكوك كأدوات تمويلية تحقق أهدافاً اقتصادية واجتماعية متداخلة، رغم الخلاف حول مدى تحقيقها المقاصد الشرعية بشكل مباشر.

وبتحليل العلاقة بين الصيغ التمويلية والمقاصد، يتبين أن الصكوك ليست مجرد أداة مالية تقليدية، بل هي وسيلة لتحقيق المقاصد الشرعية الاقتصادية؛ فصكوك الإجارة تعزز البنية التحتية العمرانية، وصكوك الاستصناع تنمي رأس المال عبر الأصول الجديدة، بينما صكوك المشاركة تسهم في العدالة وتوزيع الثروة، مما يجعل الصكوك الإسلامية نموذجاً تمويلياً متكاملاً يجمع بين الشرعية والفعالية الاقتصادية.

مؤشر القياس: نسبة تمويل الأصول الإنتاجية إلى إجمالي التمويل الصكّي 60%.

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك الإسلامي للتنمية (2023) وهيئة الخدمات المالية الماليزية (2024).

الانتقال إلى الصكوك ليس مجرد "إحلال أداة تمويل جديدة"، بل تحول هيكلي في فلسفة المال ووظيفته الشرعية داخل الاقتصاد، حيث تتحول الصكوك من أدوات تمويلية إلى آليات حوكمة

مقاصدية. صكوك الاستصناع، على سبيل المثال، لا تموّل مشاريع صناعية فحسب، بل تخلق أصولًا جديدة قابلة للتصكيك، مما يوسع قاعدة الملكية ويحقق مقصد تداول المال (Kamali, 2022).

1.3 النموذج الحوكمي المقاصدي والتطبيقي.

انطلاقًا من تحليل نماذج الحوكمة المقاصدية للصكوك في الأدبيات الأكاديمية (Thomas, 2012; World Bank, 2024) ودراسات الرقابة الشرعية والمالية، يقترح هذا البحث نموذجًا حوكميًا متكاملًا لتحقيق التحول المقاصدي في ليبيا، يقوم على توزيع واضح للأدوار بين الجهات الشرعية والتنظيمية والتنفيذية، ويتضمن:

اللجنة العليا للمقاصد (برئاسة مجلس الوزراء)

وحدة الرقابة الشرعية (7 أعضاء): ضمان التوافق مع مقاصد الشريعة ومراقبة تحقيق الأثر التنموي

وحدة إدارة الأصول (هيئة مستقلة): تسجيل وتصنيف الأصول القابلة للتصكيك، إدارة كيانات SPV وفق معايير IFSB

وحدة قياس الأثر (مؤشرات أداء): المؤشر المالي (عائد استثمار ≥8%)، المؤشر التنموي (توظيف 1000 شخص/مليار دينار)، المؤشر المقاصدي (تمويل 30% من المشاريع في المناطق الأقل نمواً) (Thomas, 2012; World Bank, 2024)

يعمل هذا النموذج وفق خارطة زمنية واقعية تبدأ بإصدار قانون الصكوك السيادية والمقاصدية خلال الأشهر الستة الأولى، وتأسيس الهيئات الحوكمية في المرحلة الثانية، ثم تصكيك أول ثلاثة

أصول سيادية خلال الأشهر التالية (Mohamed, 2025)، وفي السنة الثانية، يتم إصدار صكوك بقيمة 5 مليارات دينار تُوجَّه وفق معايير مقاصدية لتمويل مشاريع ذات أثر اجتماعي وتنموي ملموس (Franciosi, 2025)، ويُستحسن دعم هذا النموذج بتجارب مقارنة مثل ماليزيا (Sukuk Negara) والبحرين (Sukuk Al-Ijara) لإظهار جدوى التطبيق في البيئة الليبية (AzmiLaw, 2024).

هذا الاقتراح هو تطوير أصيل مقدم من الباحث، مستلهم من مبادئ الحوكمة الشرعية والمالية المعمول بها دوليًا.

المبحث الثاني: المتطلبات الاستراتيجية وتصميم النموذج التطبيقي للصكوك.

يهدف هذا الفصل إلى تحويل الأُطر النظرية والتشخيصية (الفصل الأول) إلى نموذج عملي وإطار حوكمي قابل للتنفيذ في ليبيا، عبر دراسة التجارب الدولية الرائدة وتصميم هيكل صكوك مقترح لقطاع الطاقة المتجددة.

2.1 دراسة حالة متعمقة (ماليزيا) واستخلاص متطلبات التمكين.

يُعد سوق الصكوك الماليزي نموذجًا عالميًا للربط الفعال بين التمويل الإسلامي والاحتياجات التنموية الحقيقية، خاصة في مجالات البنية التحتية والاستدامة (Islam & Ali, 2023). تحليل هذه التجربة يوفر الدروس الجوهرية التي تخدم خطة التحول الليبية (Madani, 2019).

2.1.1 تحليل مركز لآلية نجاح الصكوك الماليزية.

يمثل نجاح ماليزيا في سوق الصكوك نموذجًا متقدمًا لتطبيق مبادئ التمويل الإسلامي على نحو يترجم المقاصد الشرعية إلى ممارسة اقتصادية واقعية، ولا يقتصر هذا النجاح على حجم الإصدارات المالية فحسب، بل يتعداه إلى قدرة الدولة على تأسيس بنية مؤسسية وقانونية متكاملة تضمن توجيه الصكوك نحو المشاريع الإنتاجية الاستراتيجية، مع معالجة العقبات البنيوية التقليدية المرتبطة بالتصكيك.

أولًا: الهيكل المؤسسي وإدارة ملكية الأصول.

تعد مشكلة ملكية الأصول (Asset Titling) من أبرز التحديات التي تعيق تصكيك الأصول العامة، خصوصًا في الاقتصادات التي تعاني من احتكار الدولة للأصول أو تعقيد الإجراءات القانونية، وقد واجهت ماليزيا هذا التحدي بإنشاء كيانات متخصصة مثل شركة "داناجامين" (Danajamin) ووحدات إدارة الأصول الحكومية، التي تعمل كوسطاء لنقل الأصول إلى كيانات ذات غرض خاص (SPVs) لإصدار صكوك الإجارة بضمانها، ما يتيح فصل الأصول عن الميزانية السيادية ويحد من احتكار الدولة للأصول العامة (Danajamin Nasional Berhad, n.d.)، هذه الآلية لم تسهم فقط في تيسير عملية الإصدار، بل عززت الشفافية المالية وأوجدت قاعدة آمنة لجذب رؤوس الأموال، ما يجعلها قابلة للتطبيق كنموذج أولي في البيئات الاقتصادية الشبيهة بليبيا.

ثانيًا: التوحيد التشريعي والإطار الحوكمي.

نجاح الصكوك الماليزية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بوجود إطار قانوني وحوكمي موحد، حيث منح البنك المركزي الماليزي صلاحيات واسعة لتوحيد صيغ الصكوك والمعايير الشرعية، مع إصدار قوانين تنظيمية تحمي حقوق المستثمرين وتعزز المصداقية الدولية (BIX Malaysia, 2023)، هذه السياسة لا توفر مجرد استقرار تشريعي، بل تمثل عنصرًا حاسمًا في حل مشكلة غياب إطار قانوني موحد في الأسواق الناشئة، ما يعكس فهمًا متقدمًا لأهمية الربط بين الشرعية والحوكمة لضمان قابلية الصكوك للتداول وجذب التمويل الأجنبي.

ثالثًا: توجيه الصكوك نحو مشاريع إنتاجية واضحة العائد.

الميزة الثالثة تتمثل في الربط المباشر بين الصكوك ومشاريع بنية تحتية محددة العائد، مثل الطرق السريعة ومحطات الطاقة (World Bank, 2022)، هذا التوجيه يحقق المقصد المقاصدي في الإعمار المنتج، ويخلق ثقة لدى المستثمرين بأن عوائدهم المالية مترابطة مع مشاريع ملموسة ومنتجة (Sylla, 2023)، إضافة إلى ذلك، فإن هذا الربط يحد من المخاطر المرتبطة بالتصكيك على أصول غير منتجة، ويحول الصكوك من مجرد أداة تمويلية نظرية إلى وسيلة فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

صفوة الحديث: يمكن القول إن نجاح ماليزيا في سوق الصكوك ينبع من تكامل ثلاثي: أولًا، هيكل مؤسسي متقدم لإدارة الأصول يحل الإشكالات البنيوية للملكية؛ ثانيًا، إطار قانوني وشرعي موحد يعزز الثقة والمصداقية الدولية؛ ثالثًا، توجيه الصكوك نحو مشاريع إنتاجية واضحة العائد يحقق المقاصد الشرعية ويخلق أثرًا اقتصاديًا ملموسًا. يمثل هذا النموذج مرجعية علمية قابلة للتكيف مع خصوصيات الدول ذات الاقتصادات الريعية، مثل ليبيا، مع مراعاة تعديل الآليات لتتلاءم مع

السياق المحلي، بما يضمن تحقيق التمويل المقاصدي الفعلي وتحويل الصكوك إلى أداة تنمية مستدامة.

2.1.2 استخلاص ثلاثة دروس قابلة للتطبيق مباشرة في ليبيا.

استنادًا إلى تجربة ماليزيا في تطوير الصكوك، يمكن استخلاص ثلاثة دروس عملية قابلة للتطبيق مباشرة في ليبيا، كما يوضح الجدول التالي، (AzmiLaw, 2024):

الجدول 2–2: دروس قابلة للتطبيق من تجربة الصكوك الماليزية في السياق الليبي

الفرضية/المعضلة المعالجة	التطبيق المباشر في ليبيا	الدرس المستخلص (ماليزيا)
معالجة أزمة ملكية الأصول واحتكار المنافع	تأسيس وكالة عامة لتصفية الأصول القابلة للتصكيك ونقلها إلى SPVs لإصدار صكوك الإجارة السيادية	إنشاء وكالة متخصصة لإدارة الأصول والتصكيك (AMA)
معالجة غياب الإطار القانوني الموحد وضعف الثقة التعاقدية	منح المصرف المركزي الليبي صلاحية توحيد المعايير وإصدار قانون صكوك موحد	التوحيد التشريعي والرقابي
تفعيل وظيفة المال المقاصدية في الإعمار والإنتاج	ربط الصكوك مباشرة بتمويل مشاريع محددة ومولدة للإيراد مثل مشاريع الطاقة المتجددة	التوجيه نحو مشاريع الإعمار المحددة

مؤشرات القياس المقترحة: نسبة الأصول القابلة للتصكيك ≥ 70% خلال ثلاث سنوات، زيادة الاستثمار الإنتاجي ≥ 20% خلال خمس سنوات.

2.2 النموذج التطبيقي الجاهز والمتطلبات الإجرائية.

2.2.1 تصميم هيكل صكوك جاهز لقطاع الطاقة المتجددة (النموذج المقترح).

يُقترح تطبيق نموذج صكوك الإجارة والتمويل المختلط (Hybrid Ijarah/Istisna'a Sukuk) لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في ليبيا، كطريقة لمعالجة تبعية النفط وتفعيل مقصد التنمية المستدامة (Lemhishi & Mahaini, 2024; Mohamed, 2025).

حيث يوضح الجدول التالي الهيكل التفصيلي لصكوك الاستدامة والطاقة المتجددة المقترح لليبيا، بما يجمع بين التجسيد المقاصدي والتفاصيل التنفيذية لكل عنصر من عناصر الصك.

الجدول 2-3: هيكل صكوك "الاستدامة والطاقة المتجددة" المقترح لليبيا

التجسيد المقاصدي	التفاصيل التنفيذية	عنصر الهيكل
تمكين الدولة من إعمار الأرض عبر التمويل المنتج	الحكومة الليبية عبر AMA	الجهة المُصدرة (Sponsor)
ربط العائد بمنفعة حقيقية (طاقة شمسية/رياح)	صكوك الإجارة: تمويل الأصول المُنشأة، إيرادات البيع كضمان إيجاري	صيغة الصكوك المساعدة
خلق أصول جديدة وتنمية القاعدة الإنتاجية	صكوك الاستصناع: تمويل مرحلة الإنشاء والبناء	صيغة الصكوك الأساسية
تحويل الأموال المعطلة إلى ملكية حقيقية قابلة للتداول	محطات الطاقة المتجددة (ألواح، توربينات، أرض)	الأصول المرتبطة
حل مشكلة ملكية الأصول وتوفير الشفافية للمستثمرين	تأسيسه وإدارته من قبل AMA	كيان الغرض الخاص (SPV)

آلية التشغيل والتدفق المالي (وصف نصي تخطيطي).

1. التأسيس: تُنشئ الحكومة الليبية كيان الغرض الخاص (SPV) عبر الوكالة AMA.

2. التصكيك: يتم نقل حق منفعة الأصول إلى الـSPV، يصدر الـSPV صكوك الاستصناع لتمويل البناء، وتتحول إلى صكوك الإجارة عند التشغيل (Lemhishi & Mahaini, 2024).

3. التسديد: يتم تسديد حملة الصكوك من إيرادات بيع الطاقة الكهربائية (المنفعة الإيجارية) إلى المؤسسة العامة للكهرباء الليبية (Mohamed, 2025).

4. الأثر المقاصدي: تُستثمر السيولة الليبية المعطلة (45 مليار دينار) لتمويل قطاع منتج غير ريعي، مما يخدم مقصد الاستدامة (Franciosi, 2025; Islamic Development Bank, 2023).

مؤشرات القياس المقترحة: عائد ≤ 8%، توظيف 1000 شخص/مليار دينار، تمويل ≤ 30% من المشاريع في المناطق الأقل نموًا.

2.2.2 التوصيات الإجرائية وخارطة الطريق للتشغيل السريع.

1. **التأسيس الفوري لوكالة إدارة الأصول (AMA):** إصدار قرار حكومي بتشكيل وكالة إدارة الأصول والتصكيك ومنحها صلاحية حصرية لتصفية الأصول العامة ونقل حق المنفعة منها إلى SPVs، لتحقيق التمليك الجماعي للمنافع ومعالجة مشكلة ملكية 89% من الأصول غير المسجلة (Lemhishi & Mahaini, 2024).

2. **تفعيل الإطار الرقابي والتشريعي الموحد:** إصدار لائحة تنفيذية مُلزمة لجميع المصارف تتضمن قواعد ومعايير إصدار الصكوك وفق معيار AAOIFI، وتشكيل الهيئة الرقابية الشرعية المركزية لتوفير الأمن التعاقدي (Mohamed, 2025).

3. **إطلاق صكوك "الطاقة المتجددة" بقيمة رمزية أولية:** إصدار سيادي تجريبي لصكوك الإجارة لتمويل مشروع طاقة شمسية محدد القيمة (مثلاً 100 مليون دينار)، وتوجيهه نحو تعبئة السيولة

المعطلة في المصارف المحلية أولاً (Franciosi, 2025; Islamic Development Bank, 2023).

الخاتمة.

أثبت البحث أن جوهر الإشكالية في التحول الاقتصادي الليبي لا يكمن في غياب أدوات التمويل التقليدي، بل في تعطيل المقاصد الشرعية لوظيفة المال نتيجة البنية الريعية للاقتصاد. وأظهرت الدراسة أن معالجة هذا الخلل تتطلب تحوّلًا مؤسسيًا وهيكليًا في سياسات التمويل والاستثمار، بحيث تُعاد الوظيفة المقاصدية للمال باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية والعدالة لا مجرد أداة تبادل (El-Gamal, 2006; Ahmed & Khan, 2023).

النتائج الرئيسة:

1. تعطيل المقاصد بالريع: الاقتصاد الريعي يعيق مقاصد تداول المال وتنميته، إذ تتركز الإيرادات النفطية على أكثر من 85% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشكل النفقات الجارية بين 65–70% من الميزانية العامة، مما أدى إلى تراكم سيولة معطلة تُقدَّر بنحو 45 مليار دينار ليبي (صندوق النقد الدولي، 2023؛ البنك المركزي الليبي، 2022).

2. أفضلية الصيغ المقاصدية للصكوك: صيغتي الإجارة والاستصناع تحققان المقاصد الاقتصادية والشرعية معًا، من خلال ربط التمويل بالأصول الحقيقية وخلق دورة إنتاجية متكاملة (El-Gamal, 2006; Ahmed & Khan, 2023).

3. أزمة الحوكمة وملكية الأصول: 89% من الأصول العامة غير مُسجّلة رسميًا أو غير قابلة للتداول، ما يُعطّل جوهر التصكيك ويستلزم إصلاح تشريعي وإداري (الهيئة العامة للاستثمار، 2022؛ OECD, 2024).

4. قابلية التطبيق العملي للنموذج: هيكل صكوك الإجارة/الاستصناع المختلطة الخيار الأنسب لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في ليبيا (Thomas, 2012; World Bank, 2024).

التوصيات التنفيذية:

تأسيس وكالة إدارة الأصول والتصكيك (AMA) بصلاحيات تصفية ونقل الأصول العامة إلى SPVs (البنك الإسلامي للتنمية، 2023).

إصدار لائحة رقابية موحدة للتمويل الإسلامي والتقليدي وفق AAOIFI وتشكيل هيئة رقابة شرعية مركزية (AAOIFI, 2023).

إطلاق إصدار تجريبي لصكوك التنمية بقيمة رمزية (100 مليون دينار) وقياس أثرها الفعلي (UNDP, 2024).

المراجع

البنك المركزي الليبي. (2022). تقرير السيولة المصرفية والإنفاق العام. طرابلس: البنك المركزي الليبي.

البنك الدولي. (2024). تقرير الاقتصاد الليبي: التحديات الهيكلية والتنمية المستدامة. واشنطن، DC: البنك الدولي.

البنك الدولي. (2025). نظرة عامة على اقتصاد ليبيا 2025. واشنطن، DC: البنك الدولي.

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي. (2025). الإطار المقاصدي للتمويل الإسلامي في ليبيا. طرابلس: المجلس الوطني.

الهيئة العامة للاستثمار. (2022). ملكية الأصول العامة وتحديات التصكيك. طرابلس: الهيئة العامة للاستثمار.

صندوق النقد الدولي. (2023). Libya: Structural economic challenges. Washington, DC: IMF.

الموافقات، الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). الموافقات في أصول الشريعة، ج2. بيروت: دار المعرفة.

الإحياء، الغزالي، أبو حامد. (1998). إحياء علوم الدين، ج4. بيروت: دار الكتب العلمية.

يونس الشريف. (2024). الصكوك الإسلامية وأثرها في تنويع مصادر التمويل في ليبيا. مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 8(2)، 27–45.

خدَّاوي، مصطفى عبد القادر؛ منية، خليفة؛ خالد، لجدل، استخدام الصكوك الإسلامية في الاستثمار وفي تمويل مشاريع التنمية

Ahmed, H., & Khan, T. (2023). Islamic finance and economic development: Concepts and practices. London: Routledge.

AAOIFI. (2023). Accounting and auditing standards for Islamic financial institutions. Bahrain: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

AzmiLaw. (2024). Lessons from Malaysia's sukuk market: Implications for emerging economies. Kuala Lumpur: AzmiLaw Publications.

BIX Malaysia. (2023). Malaysia's Islamic capital market framework. Kuala Lumpur: BIX Malaysia.

Danajamin Nasional Berhad. (n.d.). Annual report: Danajamin SPV operations. Kuala Lumpur: Danajamin Nasional Berhad.

El-Gamal, M. A. (2006). Islamic finance: Law, economics, and practice. Cambridge: Cambridge University Press .

Franciosi, R. (2025). Transforming economies through Islamic finance instruments. Geneva: UNDP Publications

Islam, M., & Ali, S. (2023). Sukuk and sustainable development: The Malaysian experience. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 14(10), 1520–1540. https://doi.org/10.1108/JIABR-03-2023-0123

Islamic Development Bank. (2023). Annual report on Islamic finance .instruments. Jeddah: Islamic Development Bank

Kamali, M. H. (2022). Maqasid al-Shariah and contemporary financial instruments. Kuala Lumpur: Shariah Academy Press

Lemhishi, H., & Mahaini, R. (2024). Hybrid sukuk for renewable energy projects: A Libyan case study. Libyan Journal of Economics and Finance, .6(1), 45–67

Madani, A. (2019). Malaysia's sukuk market: Governance and regulatory framework. Kuala Lumpur: Malaysian Finance Institute

Mohamed, S. (2025). Sukuk issuance and public sector financing in Libya: .Opportunities and challenges. Tripoli: Libyan Economic Studies

OECD. (2024). Public asset management in North Africa: Challenges and reforms. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development

Sylla, M. (2023). Sukuk and infrastructure development: Comparative study. Manama: Bahrain Finance Center

Thomas, R. (2012). Islamic capital markets and economic growth. New .York: Palgrave Macmillan

UNDP. (2024). Financing sustainable development in the MENA region. New York: United Nations Development Programme.

World Bank. (2022). Malaysia economic monitor: Financing infrastructure through sukuk. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2024). Libya economic outlook: Diversification and development challenges. Washington, DC: World Bank.